



هل القيمة تستحق العناء؟

تمثل استضافة الألعاب الأولمبية وغيرها من الأحداث الرياضية الضخمة شرفا تصبو إليه بلدان كثيرة - لكن لماذا؟

أندرو زيمباليست
Andrew Zimbalist

التي تجري عادة في مناطق العواصم الكبرى، فإن حدثا رياضيا على هذا النطاق والحجم له القدرة على جذب عدد كبير من الزوار من خارج المدينة المضيفة. كذلك، نظرا لأن فترة هذه الدورة الرياضية تمتد لما يربو على أسبوعين، فإن هؤلاء الزوار قد يمضون وقتا كبيرا في المنطقة المضيفة، مما يولد إنفاقا ضخما على قطاعات السكن والطعام والشراب. بيد أن زيادة الزوار الإضافيين الذين يجيئون لمشاهدة المباريات، يحتمل أن يقابلها حدوث نقص جزئي على الأقل في الزائرين لأغراض أخرى (السياحة أو الأعمال)، حيث إن الأخيرين يسعون لتفادي الأسعار الأعلى والازدحام الذي يرتبط بالألعاب الأولمبية. وإضافة لذلك، فإنه حتى لو ارتفعت معدلات إشغال الفنادق وأسعار الغرف خلال إقامة الألعاب الأولمبية، فإن الإيراد الإضافي يرحل عادة عن الاقتصاد المحلي حيث تحوّل أرباح الفنادق إلى مقر الشركة في الوطن الأم.

وعادة ما تتطلب استضافة حدث ضخم مثل الألعاب الأولمبية توسيع البنية التحتية اللازمة لانتقال المشاركين والمسؤولين والمشجعين بين مواقع المسابقات. وقد تركزت غالبية أعمال تشييد بنية النقل الأساسية في الماضي على الطرق. ولكن المدن والمناطق المضيفة أنفقت أيضا مبالغ هائلة على تشييد

فاز العرض الذي تقدمت به ريو دي جانيرو في أكتوبر الماضي لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في عام ٢٠١٦، رقص الآلاف من البرازيليين المتهللين فرحا على شاطئ كوبا كابانا واحتلت هذه الأنباء عناوين الصحف في شتى أرجاء العالم. ووردت أنباء بأن عرض شيكاغو الفاشل لتنظيم الألعاب الأولمبية نفسها قد كلف تلك المدينة نحو ١٠٠ مليون دولار. فلماذا تعلق البلدان مثل هذه القيمة الكبيرة على استضافة الدورات الأولمبية أو الأحداث الرياضية الضخمة المماثلة؟

ومن المحتمل أن يترتب على استضافة حدث رياضي كبير تحقيق منافع اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على حد سواء. ومن المنافع المباشرة تنفيذ مشروعات التشييد الممولة من الحساب الرأسمالي ومشروعات البنية التحتية المرتبطة بالحدث، والمنافع طويلة الأجل مثل تخفيض تكاليف النقل بفضل تحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية، والإنفاق الذي يقوم به السياح الذين يفدون من خارج البلدة ليشهدوا المباريات. وقد تشمل المنافع غير المباشرة تأثيرات الإعلان التي تعرض صورة زاهية للمدينة المضيفة أو البلد المضيف كمقصد محتمل للسياح أو كموقع للأعمال في المستقبل، وزيادة مشاعر الاعتزاز المدني، والشعور المحلي بقيمة المجتمع، والمنزلة المتصورة للمدينة أو البلد المضيف. لكن هناك أيضا جانبا سلبيا محتملا، ينجم عن احتمال حدوث تجاوزات في التكاليف، وسوء استخدام الأراضي، وعدم كفاية التخطيط، ونقص الاستفادة من المنشآت.

وتشبه الألعاب الأولمبية إلى حد بعيد الأحداث الرياضية الكبيرة الأخرى، مثل كأس العالم، والبطولة السنوية لكرة القدم الأمريكية، أو البطولة السنوية الأمريكية للبيسبول، لكنها تتضمن أعدادا أكبر بكثير من المشاركين والمسؤولين والمشجعين؛ وتتطلب إنشاءات أكبر للبنية التحتية؛ وتجلب أعدادا أكبر كثيرا من الزوار من خارج البلدة، وتكون لها مكانة بارزة عموما.

المنافع المحتملة

من المنافع الاقتصادية المباشرة التي تولدها الأحداث الرياضية الضخمة، قد يكون الإنفاق السياحي هو أكثرها أهمية. فقد تم بيع ٥,١ مليون تذكرة في المتوسط للألعاب الأولمبية الصيفية الست الماضية، وبيعت ١,٣ مليون تذكرة في المتوسط للألعاب الأولمبية الشتوية الخمس الماضية. ورغم أن كثيرا من التذاكر قد تم بيعه للمقيمين المحليين، خاصة في الألعاب الأولمبية الصيفية

استضافة الألعاب الأولمبية

السنة	مضيف الألعاب الأولمبية الصيفية	مضيف الألعاب الأولمبية الشتوية
١٩٧٦	مونتريال، كندا	إنسبروك، النمسا
١٩٨٠	موسكو، الاتحاد السوفيتي	ليك بلاسيد، الولايات المتحدة
١٩٨٤	لوس أنجلوس، الولايات المتحدة	سراييفو، يوغوسلافيا
١٩٨٨	سول، كوريا الجنوبية	كالغاري، كندا
١٩٩٢	برشلونة، إسبانيا	ألبيرتفيل، فرنسا
١٩٩٦	أتلانتا، الولايات المتحدة	ليليهامر، النرويج
١٩٩٨	ناغانو، اليابان	
٢٠٠٠	سيدني، أستراليا	
٢٠٠٢	سولت ليك سيتي، الولايات المتحدة	
٢٠٠٤	أثينا، اليونان	
٢٠٠٦	تورينو، إيطاليا	
٢٠٠٨	بكين، الصين	
٢٠١٠	فانكوفر، كندا	
٢٠١٢	لندن، المملكة المتحدة	
٢٠١٤	سوتشي، روسيا	
٢٠١٦	ريو دي جانيرو، البرازيل	



الصين تحتفل بالذكرى السنوية الأولى لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٨ في بكين

وكان الوعي العام بمواقع استضافة الألعاب الأولمبية في الماضي في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية موضع دراسة الباحثين ريتشي وسميث (دراسة: Ritchie and Smith 1991). واستنادا إلى عدة آلاف من الحوارات الهاتفية التي أجريت خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩، تبين أن أقل من ١٠٪ من المقيمين في أمريكا الشمالية ممن شملهم المسح وأقل من ٢٠٪ من الأوروبيين تذكروا أن مدينة إنسبروك تقع في النمسا، رغم أنها كانت موقع الألعاب الأولمبية الشتوية في عام ١٩٧٦. ولم يتذكر سوى ٢٨٪ من الأمريكيين الشماليين و٢٤٪ من الأوروبيين ممن شملهم المسح أن ألعاب عام ١٩٨٠ الشتوية جرت في ليك بلاسيد، في نيويورك. وقد أظهر أحد البحوث الأخرى أن ذكرى استضافة مدينة كالغاري الألعاب الشتوية في ١٩٨٨ كانت قد سقطت في طي النسيان تماما تقريبا بحلول عام ١٩٩١ (دراسة Matheson, 2008). وإذا ما صاحب إقامة الألعاب طقس سيئ أو تلوث أو سياسات غير مقبولة أو أعمال إرهابية فإنها قد تدمر سمعة الموقع عمليا.

وتشهد الأحداث الرياضية الضخمة الكبرى، كالبطولة السنوية لكرة القدم الأمريكية أو كأس العالم لكرة القدم، عوامل اقتصادية محركة ماثلة للعوامل المحركة للألعاب الأولمبية، رغم أن الإنفاق على التشييد فيها أقل كثيرا - وقد توصلت دراسات اقتصادية قياسية متعددة المتغيرات عن تأثير استضافة كأس العالم إلى أن استضافة هذه المسابقة الدولية التي تعقد كل أربع سنوات لا تجلب لموقع الاستضافة سوى منافع قليلة في الدخل أو العمالة أو لا تجلب شيئا من ذلك على الإطلاق.

ومع ذلك، فإن استضافة حدث مثل الألعاب الأولمبية أو كأس العالم يمكن أن تولد منافع ملموسة كبيرة للمدينة أو المنطقة المضيفة التي يرجح أن يشعر قاطنوها بالفخر والتقدير والإحساس بقيمة المجتمع المحلي من جراء استضافة هذا الحدث. إذ تغدو ديارهم محط اهتمام العالم لفترة وجيزة لكنها مكثفة. ويتطلب التخطيط والعمل المطلوبان لاستضافة الحدث قدرا كبيرا من الوقت والجهد - يضطلع المتطوعون بمعظمه - ويولدان إحساسا محليا وطنيا كبيرا بالإنجاز. وهذه العوامل مهمة وقيمة على حد سواء، حتى لو وجد الباحثون صعوبة في تحديد قيمتها بالدولارات.

التطورات السلبية المحتملة: أوجه عدم اليقين والتكاليف الباهظة

في عام ١٩٧٦، وقع حدث فاصل هز أركان النموذج التمويلي للألعاب الأولمبية ووضعها على مسارها الاقتصادي الراهن. ففي ذلك العام، استضافت مدينة مونتريال دورة الألعاب الصيفية. وبعد أن قدر مسؤولو المدينة أن الألعاب ستتكلف ١٢٤ مليون دولار، تكبدت مونتريال دينا بلغ ٢.٨ مليار دولار، أو نحو ١٠ مليارات دولار بأسعار الدولار في عام ٢٠٠٩، وهو ما استغرق سداده ثلاث سنوات (دراسة Burton, 2003).

وبانتهاء دورة مونتريال للألعاب الأولمبية، كانت موسكو قد التزمت بالفعل باستضافة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٠، لكن لم ترغب أي مدينة بالتقدم بعرض لاستضافة الألعاب الأولمبية في عام ١٩٨٤. وبعد بعض التردد، وافقت لوس انجلوس على استضافة الألعاب الأولمبية، ولكن بشرط عدم تحمل أي التزام مالي. وعندما لم تجد اللجنة الأولمبية الدولية بديلا آخر، قبلت الشروط ومنحت لوس انجلوس شرف تنظيم الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ١٩٨٤.

وحققت لجنة لوس انجلوس المنظمة للألعاب الأولمبية فائضا متواضعا لم يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار وأعادت ضبط النموذج المالي الأولمبي على أساس تقليل التمويل العام وزيادة التمويل الخاص. وقد أنفقت لوس انجلوس مبالغ زهيدة جدا على أعمال التشييد، واستطاع رئيس لجنة لوس انجلوس المنظمة للألعاب الأولمبية، «بيتر أوبروث» أن يجمع مبالغ كبيرة ببيع حق رعاية الألعاب للشركات. وأدى النجاح المالي النسبي للوس انجلوس إلى عصر جديد من التنافس الدولي بين المدن على استضافة الألعاب الأولمبية.

المطارات، وكذلك على تجديد وتشبيد شبكات النقل العام (دراسة Essex and Chalkly, 2004). وكان «قطار الرصاصة» فائق السرعة الذي أنشئ من أجل دورة الألعاب الأولمبية في مدينة «ناغانو» اليابانية قد قلل من زمن السفر بين تلك المدينة وطوكيو.

كذلك يمثل بناء قدرة حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية استثمارا ضخما في المدن الأقل تطورا. ويولد تشييد مثل هذه البنية التحتية نشاطا اقتصاديا محل تقدير في المجتمع المضيف. إذ ينبغي توظيف عدد كبير من عمال التشييد وشراء كميات ضخمة من مواد البناء ونقلها.

وبالنظر إلى ما وراء فترة التشييد، نجد أن البنية التحتية التي تولدها الأحداث الرياضية يمكن أن تزود منطقة أو دائرة العاصمة المضيفة بمعين لا ينضب من المنافع الاقتصادية. إذ يمكن استخدام مواقع الانعقاد التي تبني من أجل هذه الأحداث لسنوات أو عقود تالية. والأهم من ذلك أن الارتقاء بالبنية التحتية للنقل يمكن أن يوفر دفعة كبيرة تعزز الاقتصاد المحلي والإقليمي، إذا استطاعت دوائر الأعمال المحلية أن تستغل البنية التحتية المحسنة للنقل.

وربما كانت المنافع الاقتصادية غير المباشرة التي تولدها الأحداث الرياضية الضخمة أكثر أهمية من المنافع المباشرة، لكنه يصعب تحديدها كليا. وأحد المنافع غير المباشرة المحتملة لمثل هذه الأحداث هو الأثر الدعائي. وتعتبر مناطق ودوائر عواصم كثيرة تستضيف الألعاب الأولمبية أن هذه الدورات وسيلة لإبراز مكانتها على الساحة العالمية. وبهذا المعنى، تعتبر التغطية الإعلامية المكثفة قبل الألعاب الأولمبية وخلالها شكلا من أشكال الدعاية، قد يجذب سياحا ما كانوا - لولا ذلك - ليولوا اعتبارا للمدينة أو المنطقة، وقد يولدوا منافع اقتصادية ضخمة واسعة النطاق وطويلة الأجل.

بيد أن الواقع غالبا ما يختلف عن الجانب النظري. فعلى سبيل المثال، كان أحد أهداف دورة سيدني للألعاب الأولمبية يتمثل في زيادة السياحة بعد انتهاء فعاليات الدورة، لكن غراهام ماثيوس، وهو متخصص سابق في التنبؤات في وزارة الخزانة الاتحادية الأسترالية أوضح قائلا: «رغم أن قيامنا بتنظيم الألعاب الأولمبية ربما يكون قد ولد لدينا شعورا بالدفء والنشوة والسرور، فليس من السهل بالمعايير الواقعية المتروية في ضوء التجارب الدولية تحديد ما إذا كان هناك تأثير إيجابي دائم على السياحة نتيجة هذه الفورة الوجيزة من الظهور على الساحة» (دراسة Burton, 2003).

ولسوء الحظ، كانت تجربة لوس انجلوس استثنائية. فقد وجدت المدن المضيفة لاحقا أنه من المستحيل الحصول على نفس مستوى الدعم من القطاع الخاص. فقد تم صرف عدة مليارات من الدولارات من الأموال العامة في سول (١٩٨٨) وبرشلونة (١٩٩٢) وناغانو (١٩٩٨) وسيدني (٢٠٠٠) وأثينا (٢٠٠٤) ويكين (٢٠٠٨).

وتركت الألعاب الأولمبية في برشلونة الحكومة المركزية الإسبانية مدينة بمبلغ ٤ مليارات دولار، وتركت حكومتي الإقليم والمدينة مدينتين بمبلغ ٢,١ مليار دولار أخرى. وقد حققت اللجنة المنظمة في ناغانو فائضا قدره ٢٨ مليون دولار، في حين تركت مختلف وحدات الحكومة اليابانية مدينة بمبلغ ١١ مليار دولار (دراسة Burton and O'Reilly, 2009). وفي أثينا، تجاوز الإنفاق العام ١٠ مليارات دولار، وتجاوز في يكين ٤٠ مليار دولار.

والميزانيات التي يعلن عنها في مستهل الأمر - وهي في حالة الألعاب الأولمبية ميزانية اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية - تهون دائما من التكلفة النهائية لتنظيم الألعاب الأولمبية. فلا تغطي ميزانية هذه اللجنة إلا المصروفات التشغيلية اللازمة لاستضافة الألعاب الأولمبية، بما في ذلك حفل الافتتاح ومراسم تسليم الجوائز، ونقل الرياضيين لمختلف المواقع، والترفيه، وإقامة مركز للاتصالات السلكية واللاسلكية / البث الإعلامي، والأمن، من بين جملة أمور. كذلك تشمل التكلفة الإجمالية التي تتكبدها المدينة المضيفة تشييد مواقع المسابقات وتحديثها، وأماكن إقامة الرياضيين والزوار، والمنشآت اللازمة لوسائل الإعلام، والبنية التحتية المرتبطة بذلك. وبناء كثير من المواقع - مثل حلبة سباق الدراجات ومنحدر لسباق الزلاجات والزحافات ومعدات الجر - مكلف بصفة خاصة بسبب طبيعتها المتخصصة. وتتطلب المواقع الأولمبية عددا مهولا من مقاعد الجلوس: فالإستادات التي تستضيف حفلي الافتتاح والختام للألعاب الأولمبية الصيفية تضم عادة مقاعد تسع مائة ألف مشاهد أو أكثر.

وبين وقت تقديم عرض استضافة حدث ما وإقامته من المحتمل أن تزيد تكاليف التشييد وقيمة الأراضي زيادة كبيرة. كذلك، فإن من يبادرون إلى الدعوة لاستضافة حدث ما في مدينة معينة يجدون أن من مصلحتهم التهوين من التكاليف الحقيقية سعيا منهم للحصول على تأييد الرأي العام. وعندما تدخل المدن المرشحة للاستضافة في منافسة مع مقدمي العروض الآخرين، ينشأ ميل طبيعي لمواجهة مقترحات منافسيهم وإضافة مغريات إلى خططهم.

ولا تكفي الميزانيات المتوقعة مطلقا لتغطية التكاليف الفعلية. ففي البداية توقعت أثينا أن استضافتها الألعاب ستكلف ١,٦ مليار دولار، ولكن التكلفة النهائية بلغت ما يقرب من ١٦ مليار دولار (بما في ذلك تكاليف المنشآت والبنية التحتية). وتوقعت يكين التكاليف بمبلغ ١,٦ مليار دولار (ميزانية المصروفات التشغيلية للجنة المنظمة للألعاب الأولمبية): لكن الفاتورة النهائية بلغت ٤٠ مليار دولار، تضمنت الإنفاق على المنشآت والبنية التحتية مثل توسيع شبكة قطار الأنفاق في يكين. وقد تحددت ميزانية دورة الألعاب الشتوية في سوتشي بروسيا في عام ٢٠١٤ مبدئيا بنحو ١٢ مليار دولار، ولكن التكلفة المتوقعة وصلت في أواخر عام ٢٠٠٩ إلى ٣٣ مليار دولار - منها ٢٣ مليار دولار من مصادر عامة (دراسة Sports Business Daily, 2009).

وتنفق المدن المعنية ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار على مجرد تقديم عطاءاتها لاستضافة الألعاب الأولمبية. وإذا كانت عملية تقديم العطاءات لاستضافة الألعاب تتسم بطابع تنافسي تام، فإن أية منافع اقتصادية محلية متوقعة ستبتدب مع تنافس المدن على استضافة الألعاب: فالمدينة التي تتوقع أعلى مكاسب يمكن أن تفوز بتقديم عطاء يزيد بمبلغ دولار واحد على المكسب المتوقع للمدينة التي تجيء في المرتبة الثانية، مما يغل منفعة ضئيلة للمدينة الفائزة. ولكن العملية لا تستند إلى مبالغ محددة بالدولار: بل إن المدن تعرض تقديم تسهيلات وضمائنات للتمويل والأمن. ومنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١،

أصبحت تكاليف الأمن ضخمة: فقد أربت التكاليف الإجمالية للأمن في أثينا على ١,٤ مليار دولار، مع استخدام ٤٠ ألف رجل أمن. ويقال إن يكين استخدمت ما يربو على ٨٠ ألف رجل أمن.

وكانت لندن تتوقع أن تقل تكلفة استضافتها لألعاب عام ٢٠١٢ عن ٤ مليارات دولار، لكن المقدر حاليا أن تكلفتها ستبلغ ١٩ مليار دولار (دراسة Sports Business Daily, 2009). ومع تصاعد التكاليف، تم تخفيض حجم بعض المشروعات - فعلى سبيل المثال، ألغي مشروع تشييد سقف للإستاد الأولمبي - ومع ذلك فإن تكلفة الإستاد ستربو في نهاية المطاف على ٨٥٠ مليون دولار، في مقابل توقعات أولية بأن تبلغ ٤٠٦ ملايين دولار. ولم تنجح الحكومة في جهودها للعثور على فريق لكرة القدم أو الرغبي يكون المستأجر الدائم للمنشأة بعد الألعاب الأولمبية في عام ٢٠١٢. وهذا من شأنه أن يرهق كاهل دافعي الضرائب البريطانيين بعبء إضافي يبلغ ملايين الدولارات سنويا للاستمرار في تشغيل المنشأة. وليس من المستغرب أن قالت تيسا جويل، الوزيرة المسؤولة عن تنظيم دورة الألعاب الأولمبية في لندن: «لو كنا نعرف ما نعرفه الآن، هل كنا سنعتقد بعرض استضافة الألعاب الأولمبية؟ كلا بالتأكيد.» (من جريدة Sports Business Daily, 2008 نقلًا عن جريدة "London Telegraph").

ويؤدي بعض هذه المصروفات إلى تحسين البنية التحتية للمدينة المضيفة وتحديثها بدرجة أكبر، ولكن البعض الآخر يتركها محملة بأعباء مشروعات البذخ بلا طائل والتي تكون خسائرها أكبر من مكاسبها. فكثير من المنشآت التي يتم بناؤها للألعاب الأولمبية خصيصا تبقى بلا استخدام أو تستخدم بأقل من طاقتها بعد انتهاء المسابقات التي تستمر لمدة ١٦ أو ١٧ يوما، وتتطلب صيانتها عشرات الملايين من الدولارات سنويا، وتشغل عقارات تزداد ندرة. ففي تورينو مثلا تكلف بناء موقع لمنحدر سباق الزلاجات ١٠٨ ملايين دولار، وعلقت إيفلينا كريستلين نائب رئيس اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية في تورينو على ذلك بقولها لمراسل «وول ستريت جورنال»: «لا أكذبك القول. من الواضح أن منحدر الزلاجات لن يستخدم في أي شيء آخر. إنه يمثل عبئا صرفا» (دراسة Kahn and Thurow, 2006).

وفي الوقت الحالي، يقترب إجمالي إيرادات الألعاب الأولمبية الصيفية في المتوسط من ٤ إلى ٥ مليارات دولار، ونحو نصف ذلك تقريبا للألعاب الشتوية (وهي أيضا أقل تكلفة بفضل قلة المشاركين فيها وقلة عدد المواقع، وقلة عمليات التشييد عن نظيراتها الصيفية). ويستخدم ما يقرب من نصف الأموال المكتسبة في دعم أنشطة الاتحادات الدولية، واللجان الأولمبية الوطنية، واللجنة الأولمبية الدولية نفسها.

ومن الجلي أنه إذا كانت هناك منفعة اقتصادية من استضافة الألعاب الأولمبية، فمن غير المرجح أن تتمثل في تحسين ميزانيات الحكومات المحلية، الأمر الذي يثير التساؤل عما إذا كانت هناك مكاسب اقتصادية أوسع نطاقا أو أطول أجلا أو ملموسة بدرجة أقل.

تعزيز المنافع

لا يوجد دليل موضوعي كاف على التأثير الاقتصادي للألعاب الأولمبية وغيرها من الأحداث الرياضية الضخمة. وأغلب الأدلة القائمة مقدمة من المدن أو الأقاليم المضيفة - التي لديها مصلحة خاصة في تبرير الإنفاق الضخم على مثل هذه الأحداث - ويعتريها عدد من العيوب.

وهناك سببان لزيادة موثوقية التقديرات المستقاة من البحوث الأكاديمية المنشورة عن الأثر الاقتصادي لمثل هذه الأحداث، وهما: أن واضعي هذه التقديرات ليست لهم مصلحة في النجاح الاقتصادي لهذه الأحداث، وأن عملية مراجعة النظراء توفر ضابطا مهما للأساليب والافتراضات المستخدمة على حد سواء. وتعرض هذه الدراسات الصورة التالية للأثر الاقتصادي لاستضافة

١٩٩٦ ليصبح إستادا للعبة البيسبول فور انتهاء الألعاب الأولمبية. وينبغي للمخططين الأولمبيين أن يصمموا منشآت تظل مفيدة فترة طويلة من الزمن ويمكن إدماجها بصورة بناءة في المدينة أو المنطقة المضيفة.

البلدان النامية تحقق مكسبا أكبر

يتباين تأثير استضافة أحداث رياضية كبيرة حسب مستوى التنمية في المدينة والبلد المضيفين. وبالتخطيط السليم، فإن استضافة حدث كبير قد يقوم بدور العامل المحفز لتشييد بنية تحتية حديثة للنقل والاتصالات والرياضة، وهو ما يحقق عادة منافع أكبر للمناطق الأقل تطورا.

ورغم أن استضافة الألعاب الأولمبية تتطلب إنفاقا كبيرا للأموال العامة لإجراء التحسينات التي كان من الممكن إجراؤها دون استضافة الألعاب الأولمبية، فإن السياسة العامة غالبا ما تعاني من الاختناقات لدرجة قد يتأجل معها تنفيذ الاستثمارات اللازمة في البنية التحتية لسنوات بل وعقود ما لم يكن الأمر مرتبطا بالألعاب الأولمبية. كذلك تقدم اللجنة الأولمبية الدولية بعض التمويل لتسهيل استكمال المشروعات المنشودة (دراسة Preuss, 2004).

أما في المناطق الأكثر تقدما، حيث تكون الأراضي نادرة خلال الفترة الأولية التي تشهد تقديم العروض والتخطيط - وتعدو حتما أكثر ندرة خلال فترة الاختيار والإعداد للألعاب الأولمبية والتي تستغرق من ٧ إلى ١٠ سنوات - وحيث تكون أسواق العمل والموارد ضيقة، فإن استضافة المباريات ربما تؤدي إلى سوء استخدام جسيم للأراضي وزيادة ضغوط الأجور وأسعار الموارد، وتفاقم التضخم.

فكر قبل أن تقدم عرضا

إن القيمة الاقتصادية وغير الاقتصادية لاستضافة حدث كبير كالألعاب الأولمبية تتسم بالتعقيد ويرجع أن تختلف باختلاف الظروف. واستخلاص الاستنتاجات البسيطة هو أمر يستحيل تحقيقه. ويجدر بمقدمي عروض استضافة الألعاب الأولمبية الشتوية القادمة - مدينة أيسيس في فرنسا؛ وميونخ في ألمانيا؛ وبيونغ شانغ في كوريا الجنوبية - والكثير من المدن التي تفكر في تقديم عروض لاستضافة الألعاب الأولمبية الصيفية في عام ٢٠٢٠ أن تنأى بعيدا عن الزخم الإعلامي الحتمي المصاحب للألعاب الأولمبية وأن تدبر الأهداف الإنمائية طويلة الأجل لمناطقها بنظرة بعيدة المدى واقعية وواعية. ■

أندرو زيمباليست هو أستاذ كرسي روبرت وودز لعلم الاقتصاد في كلية سميث.

الألعاب الأولمبية: رغم العدد المتواضع من الفرص الوظيفية التي يمكن توفيرها نتيجة استضافة الألعاب الأولمبية، فلا يبدو هناك أي تأثير على الدخل يمكن الكشف عنه، مما يوحي بأن العمال الحاليين لا يستفيدون شيئا (دراسة Hagn and Maennig, 2009). وإضافة لذلك، فإن تأثير استضافة الألعاب الأولمبية يتوقف على الاستجابة الإجمالية لسوق العمل للفرص الوظيفية الجديدة التي توفرها الألعاب الأولمبية وقد لا يكون إيجابيا (دراسة Humphreys and Zimbalist, 2008). ويبدو أن التأثير الاقتصادي لاستضافة كأس العالم سيكون - إن وجد - أقل حتى من ذلك (دراسة Hagn and Maennig, 2008 and 2009).

وإذا كانت المكاسب الاقتصادية قليلة، أو ربما غير موجودة، فكيف تستطيع المدن والمناطق المضيفة أن تحقق الحد الأقصى من منافع استضافة حدث مثل دورة الألعاب الأولمبية؟ إن التفحص الدقيق لتجارب الماضي، يوحي بأن هناك طريقتين مهمين لتحقيق ذلك: أولا، أن المدن أو الأقاليم المضيفة ينبغي لها أن تتخذ قرارات حريصة فيما يتعلق باستخدامات الأراضي، وثانيا، أنه ينبغي لها أن تحقق الحد الأقصى من استخدامات المنشآت والبنية التحتية الجديدة والمجددة بعد انتهاء الحدث.

وتزداد في العادة ندرة الأراضي في المناطق الحضرية الكبيرة التي تستضيف الألعاب الصيفية وفي المناطق الجبلية التي تستضيف الألعاب الشتوية. وتتطلب استضافة المباريات الأولمبية مساحات كبيرة من الأراضي لبناء المنشآت الرياضية ومواقف للسيارات ومقار سكن للرياضيين والإعلاميين والعاملين والمتفرجين.

وتخلف الألعاب الأولمبية غير الناجحة ميراثا من المنشآت التي يندر استخدامها أو لا تستخدم على الإطلاق والتي تشغل أراض قيمة وتتكلف صيانتها مبالغ كبيرة. ففي سيدني في أستراليا على سبيل المثال نجد أن تكلفة تشغيل الإستاد الأولمبي الذي يتسع لعدد ٩٠ ألف متفرج تبلغ حاليا ٣٠ مليون دولار سنويا. وكثير من المواقع التي استخدمت في دورة أثينا للألعاب الأولمبية عام ٢٠٠٤ إما شاغرة أو نادرا ما تستخدم وتشغل أراض ذات قيمة عالية في مركز حضري مزدحم. أما دورة بكين للألعاب الأولمبية فقد خلفت وراءها عدة مبان مكلفة، منها مرفق للسباحة على شكل مكعب مائي، ويستخدم بأدنى من طاقته تماما. وفي المقابل، نجد أن بعض الأحداث الناجحة، كالألعاب الأولمبية الصيفية التي أقيمت في لوس انجلوس، تستخدم المنشآت القائمة بأقصى قدر ممكن - حيث تحقق الاستفادة من الأراضي الحضرية النادرة. وقد أعيد تشكيل الإستاد الذي استخدم في حفلي الافتتاح والختام في دورة ألعاب أتلانتا في عام

المراجع:

and Economic Impact of the Olympic Games," in *The Business of Sports, Vol. 1, ed. by Brad Humphreys and Dennis Howard (Westport, Connecticut: Praeger).*

Kahn, Gabriel, and Roger Thurow, 2006, "Quest for Gold: In Turin, Paying for Games Went Down to the Wire," *The Wall Street Journal, February 10, p. A1.*

Matheson, Victor, 2008, "Caught under a Mountain of Olympic Debt," *The Boston Globe, August 22.*

———, 2009, "Economic Multipliers and Mega-Event Analysis," *International Journal of Sport Finance, Vol. 4, No. 1, pp. 63-70.*

Preuss, Holger, 2004, *The Economics of Staging the Olympics (Northampton, Massachusetts: Edward Elgar).*

Ritchie, J. R. Brent, and Brian H. Smith, 1991, "The Impact of a Mega-Event on Host Region Awareness: A Longitudinal Study," *Journal of Travel Research, Vol. 30, No. 1, pp. 3-10.*

Sports Business Daily, 2008, November 14.

———, 2009, September 30.

Burton, Rick, 2003, "Olympic Games Host City Marketing: An Exploration of Expectations and Outcomes," *Sport Marketing Quarterly, Vol. 12, No. 1, pp. 37-47.*

———, and Norm O'Reilly, 2009, "Consider Intangibles When Weighing Olympic Host City Benefits," *Sports Business Journal, September 7, p. 33.*

Essex, Stephen, and Brian Chalkley, 2004, "Mega-Sporting Events in Urban and Regional Policy: A History of the Winter Olympics," *Planning Perspectives, Vol. 19, No. 1, pp. 201-32.*

Hagn, Florian, and Wolfgang Maennig, 2008, "Employment Effects of the Football World Cup 1974 in Germany," *Labour Economics, Vol. 15, No. 5, pp. 1062-75.*

———, 2009, "Large Sport Events and Unemployment: The Case of the 2006 Soccer World Cup in Germany," *Applied Economics, Vol. 41, No. 25, pp. 3295-302.*

Humphreys, Brad, and Andrew Zimbalist, 2008, "The Financing